القوة الكهربائية من المياه. ويذكر أن التنفيذ كان قد بدأ في العام ١٩٥١، من خلال تجفيف مياه بحيرة الحولة، حيث أصبحت الآن المراحل الثلاث الأولى كاملة. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تمّت إعادة النظر في دراسة المرحلة الرابعة.

في العام ١٩٥١، اقترحت «لجنة التوفيق لفلسطين» تأسيس سلطة دولية للمياه ــ لم يتم إنشاؤها ــ خاصة بنهر الاردن. وفي العام ١٩٥٢ أجهضت إسرائيل محاولة قام بها الاردن لبناء سد في مقارين على نهر اليرموك، وكانت حجّتها، حينئذ، انه لا يمكن تنفيذ أي مشروع من هذا النوع من دون مشاركة إسرائيل. ويذكر أن دراسات تمهيدية كانت قد سبقت ذلك، شاركت فيها وكالة غوث اللاجئين (الاونروا) و«وكالة التعاون الفني» الأميركية والحكومة الاردنية.

وفي العام ١٩٥٣، حاولت إسرائيل تنفيذ عمليات ري مناطق واقعة شمال بحيرة طبريّا، وقد بدأت ذلك بالفعل، إلا أنها أجبرت على وقف هذه الأعمال التي كانت تجري في منطقة مجرّدة من السلاح، بعد نجاح حملة الإحتجاج الديبلوماسية التي قامت بها سوريا في نطاق هيئة الأمم المتحدة.

«مكوروت»

والمعروف عن الجالية اليهودية في فلسطين، حتى قبل قيام دولة إسرائيل، انها كانت تقوم بخطوات عملية لاحكام السيطرة على موارد المياه، وتطويرها لري أراضي الأماكن المأهولة. ففي العام ١٩٣٦، على سبيل المثال، حصلت شركة يهودية على امتياز من سلطات الإنتداب البريطانية لاستغلال مياه نهري الاردن واليرموك لمدة سبعين عاماً. وقد باتت هذه الشركة تعرف الآن باسم «شركة المياه الإسرائيلية» (مكوروت).

وقامت مكوروت بإعداد الدراسات الأولية، ومهّدت الطريق أمام الحكومة الإسرائيلية للإعلان عن أول «تشريع» لإسرائيل حول المياه في العام ١٩٤٩، تم بموجبه وضع جميع موارد المياه تحت سيطرة الدولة اليهودية، وكلّفت في ذلك الحين وزارة الزراعة بمسؤولية تنفيذ جميع القوانين المتعلّقة بالمياه عن طريق هيئة كانت تعرف باسم «هيئة المياه». وقد كان لهذه الهيئة إدارتها الخاصة، كما كانت تتمتّع بحق استدعاء وتشكيل اللجان الخاصة لاستشارتها، بالإضافة إلى تمتعها بصلاحية إصدار رخص لحصر وتطوير أي من موارد المياه، بهدف تحقيق أعلى وأفضل درجة من الاستغلال المتقن لهذه الموارد لري المستوطنات وإرواء التجمعات السكانية اليهودية الجديدة.

وهناك أيضاً هيئة أخرى تعرف باسم «صندوق تعديل رسوم الماء» كانت مهمتها التأكّد من أن الرسوم المدفوعة، لقاء استهلاك الماء، هي نفسها في جميع أنحاء الدولة اليهودية، سواء عن طريق فرض ضرائب على مستوطني المناطق، حيث تنخفض تكاليف تطوير المياه، أو بواسطة منح الدولة إعانات مالية لمستوطني المناطق، حيث تكون التكاليف مرتفعة. والمعروف ان هذا التشريع أصبح نافذ المفعول في العام ١٩٥٩، أي بعد مرور ثلاث سنوات على صدور قانون وجوب معايرة كميات الماء في جميع أنحاء الدولة اليهودية.

من ناحيتها، تقوم «ناقلات المياه الوطنية الإسرائيلية» بدور أساسي في توصيل الماء إلى جميع اليهود؛ إذ تنقل ٣٢٠ مليون متر مكعب من الماء، سنوياً، من الشمال إلى الجنوب، وتشرف على شبكات المياه الخاصة بالمناطق والأقاليم في إسرائيل. ويذكر أن شبكات المياه في مجموعها تتحكّم بحوالي ١٤٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنوياً. وكانت المشاريع الخاصة بإنشاء نظام القنوات قد بدأ تنفيذها في العام ١٩٥٣، وأنجزت في العام١٩٦٤، لتشمل قنوات اصطناعية للمياه، يزيد مجموع أطوالها عن ٢٥٠ كيلومتراً. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام يعمل على رفع المياه من عمق ٢٠٧ أمتار تقريباً، تحت سطح الماء، إلى حوالي ١٤٧ متراً، فوق سطح الماء، بواسطة الأقنية (بسعة ٣ أمتار من قطر الأنابيب والأنفاق عبر الجبال). وبالإضافة إلى قيام هذه الشبكة بنقل المياه إلى المناطق السكنية في صحراء النقب؛ فهي تقوم أيضاً بمهمة إعادة ملء الطبقات المائية الصخرية المنتشرة على طول الساحل والتي يجري استغلالها إلى أقصى حد ممكن.